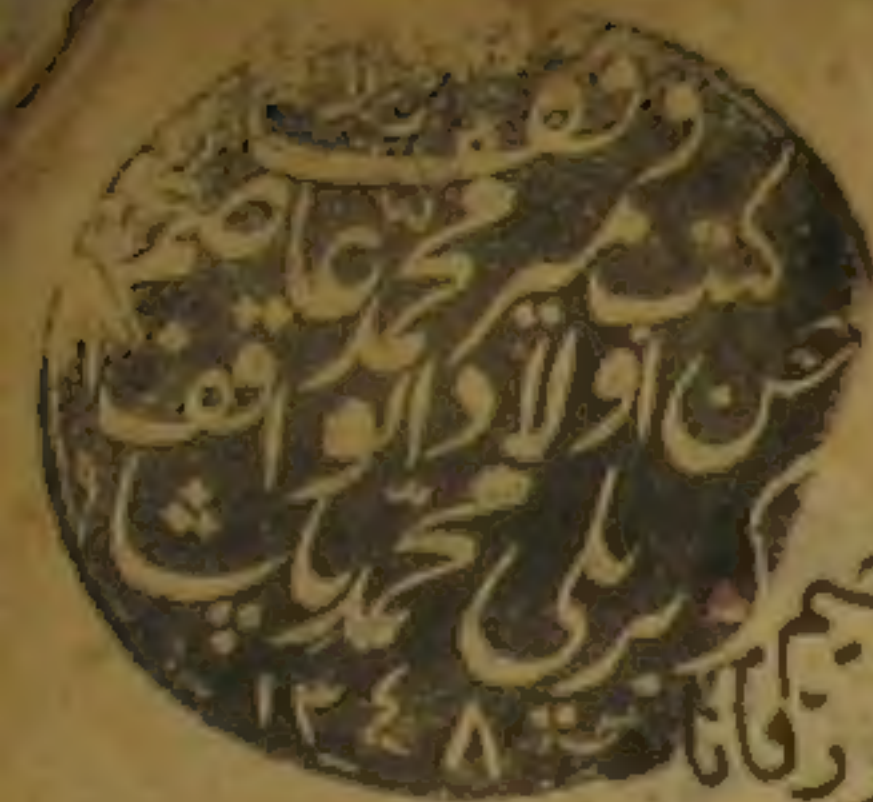


KÖPRÜLÜ KUT.
56
M. ASIM BY.



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علمنا ما نعلم من بدائع الاصول واحكام ما يحكم من صنائع الفصول وزكنا ما نذكره
 بفصله الى منهاج الوصول ونقانا بالارشاد الى مقدمات الحصول والصلوة والسلام على
 علي بن ابي طالب فقلنا قد اتفقنا على ما بيننا وبيننا من قواعده الدين ودرست قواعده
 النقية وعلى الله التقي واصحابه اهدى فيقول الفقير عبد الله الى الله الهادي واصغر الخلاق في البر
 والبحر وابوادي واصغر الناس في العيون في الحاضر والسوادى ابو النافع احمد بن محمد بن الحاق القاز ابادي
 ووفقهم لا يرضى في المقاصد والمبادئ هذه كلمات شريفة بديعة ونكات لطيفة بريفة وتفيقات رشيقة
 رفيعة وتوضيحات وثيقة ذريعة الى المقدمات الاربعة التي اياها اخترت صدر الشريعة والدين اعلى الله درجته
 في اعلا عليته وحشم مع النبيه والهدى والشره والصلح الحين كثرها حين الحكماس الزمان
 وانتكاس الميلان وقلة الهمم والارغبات وكثرة الندم والنكبات وانطفاء نور الفضائل والكمالات
 وانقضاء نار الرزايل والجهالات وبدو المثالب والمعائب وفشق النوايب والمصائب ولو نبئت الشكوى
 يخاف من ههنا زمنا بنهم مناع الخير ومعدنهم ولا يوصي الى ويوصي اليه الانبياء وانما اشكوت في
 حزين الى الله واعلم من الله ما لا يعلمه الاشياء ومن يتوكل على الله فهو حسبه وكفاه وسعته حاشية الامور
 وغايتها الوصول ومن الله المستول ان يقبلها بحسن القبول ويجعلها ذريعة الى الوصول ووسيلة
 الى الخيرات فوق المأمول وهو به جدير وعلى كل شر قد يراد لا بد للمأثور به من الحسن اي للمأثور به للشارع
 اعلم انه لا بد للمأثور به من الحسن قبل تعلق الامر به كذا عند بعض مشايخنا كاذهب اليه المعتزلة وبعضها
 عند بعض مشايخنا اي في البعض الذي يدور حسنه بالعقل وان لم يرد به الشرع به وفي البعض الذي ليس كذلك
 تعلق الامر به وعند الاشارة لابد منه بعد تعلق الامر به كذا في الحسن من موجبات الامر باكر كذا على الاول
 وبعضها على الثاني ومن موجباته بالفتح على الثاني وكذا ذلك البقي وهذا الاختلاف مبني على الاختلاف
 في ان الحسن والتجمل هل هما عقليان كذا او بعضا او شرعيان كذا فان حمل كلام المصنف على الاول فهو مجاز
 كوني وان حمل على الثاني فحقيقة او مجاز كوني او مجاز وان حمل على الثالث فحقيقة وان حمل على المذهب
 فهو مجاز وقس على الحمل على اثنين منها والا ليل على الامر موجب الوجوب او الذنب او الاباحة ايضا فان
 يستلزم عدم تعلق الذم والعقاب وهذا معنى الحسن بالمعنى الاعم واما الاستدلال بان الشارع حكيم لا يامر بالشر

فصنف كالمعنى في هذه المسألة العقل والوجود هما علم الوجود الواسع كما قيل في وصفه
وحججه براهين عقلية متعاضدة ببراهين نقلية فهو تأسيس ومع ذلك مبنية على مسائل الجبر والقدر
وجودا وعدمها ووجود العلم لان من يقول بالجبر يقول بانه لا بد منه بعد الامر ومن يقول بالقدر يقول
يقول بانه لا بد قبله بحيث يصير الحاكم هو العقل ومن لا يقول بها يقول بانه لا بد منه قبل الامر كلا
او بعضا بحيث يصير الحاكم هو الله تعالى التي زلت مرتبة من الخطاء وقد اخطأت كنزال قدم
قد يقرب من السقوط وقد يسقط في بواديها الى ابوابها الشبيهة بالبوادي في الوسعة وكونها مفتحة الخوف
والخطر ومآل الخير والحذر وقلة الساكنين اليها في السير والسفر وفقدان مراد على المطر والاشتر
ومن سيئل عنه الهدى والخزاف المراسمين اي عقولهم البسيطة بها في الحركات الفكرية وضلت او اخطأت
بحيث لا يخرج خطأها الى الكفر في مبانيها في محالها بدايتها وهي وايضا ويكمن حملها على المصطلح بالمعنى
الاعم او الاخص وغرقت في بحارها اي اخطأت في مجازاتها الصعبة العميقة البسيطة بالبحارة وذلك
بحيث يخرج خطأها الى الكفر والهلاك كمن غرق في البحر ولا يخفى صريح ذكر الراسخين في الاول واستمر
في الثاني والمتعمرين في الثالث ثم ان يجوز ان يكون بالنسبة الى قوم واحد في مسائل ويجوز ان يكون بالنظر الى
اقوام فيجوز ان يكون الاول جبرية متوسطة والثاني جبرية مخضة والثالث معتزلة قدرية حيث كفر
بعض العلماء في قولهم بخلق العباد افعالهم ويجوز ان يكون الثاني من يقولون بان خلق العباد بمجرّد القدرة
اصلا ووصفا كالاستاد وبقوة الله تعالى اصلا وبقدرة العبد وصفا كالقاضي في بكر والاول وانما ان عا لما
وعلى كلا التقديرين في الكلام رفق لفظا ومعنى كما لا يخفى وهو حقيقة الحق فيها اي كنهه اعني الحق تغيير الحق اي
الثابت وليس الحقيقة فهنا ما يجادل المجاز اذا لم يرد له عسر كما وصفه علي بن النضر ان يكون في معنى لفظ الحق وكذا
ليس معنى الحق هنا الوسط والتم ليس تغيير الحق ولا الحقيقة الا ان يجعل تغييرا باللام بين الافراط و
التفريط وحدها بالنسبة اليه في الجبر والقدر وبالنسبة الى العبد القدر والجبر سواء كان محضاً او مستملاً **مسألة**
وتحت اي جعلت واقفا عليه من التوقف وتوقفت اي جعلت متوافقة الاسباب لا يراد من التوقيف بالمعنى اللغوي
وجوز ان يكون من التوقيف بالمعنى الاصطلاحي وهو خلق القدرة على الطاعة **مسألة** الاول كون الشيء ملايا للطبع و
متأخر هذا المعنى اما في مختلف الطبائع وكذا الثاني يختلف باختلاف العقول والا فلا يوجد شيء ملائم
او منافٍ لجميع الطبائع وكذا لا يكون شيء كمالا ونقصانا عند جميع العقول وارادة الطبع السليم والعقل المستقيم

ولا يكون عقليا باا اتفاق

يرجع كون التعريف بالمتساويين إلى الخفي وبين المعنيين تباين ان حمل الاول على المستلزمات الحسية واضدادها
 وان شئت على المستلزمات العقلية واضدادها او عكس وعموم مطلق ان حمل الاول على اعم منها وخصه الثاني باصديهما او
 عكس او تناسلا وعموم من وجه ان اعم حمل منهما من كل منهما **محمود** كون انتم متعلق المدح عاجلا المراد بكونه متعلقا لهما كونه
 بحيث يصح ترتيبهما عليه او كونه سببا غير مستلزم لهما لا ترتيبهما عليه بالفعل او كونه سببا مستلزما لهما والاول
 فلا يوجد ان قبل الآخر فلا يكون محلا للزاع بل يصح على من ذهب الى انهما في المراتب من العقاب اعم من الحقيقي
 والحكمي والمراد بكونه متعلقا لمجموعهما ايدخل كل واحد **محمود** بل بالشرع فقط اي لا بالعقل فقط كما ذهب اليه المعتزلة وبعض
 اصحابنا ولا بالعقل والشرع اي بعضه بالعقل وبعضه بالشرع كما ذهب اليه اكثر اصحابنا **محمود** وليس للفعل الاول ان يتلوا
 ولا الصفات **محمود** عند التعريف وعند المعتزلة هما الذات الفعل والصفاته الحقيقية او الاعتبارية والاضافية او الصغرى
 لصفة حقيقة والحسن لهما على اختلاف بينهم وعند اصحابنا بالذات الفعل والصفاته بحمل الله تعالى
 له ان يكون الامر بحسب ما يقتضيه بناء على افعال العباد وصفاتها مخلوقة لله تعالى بخلاف المعتزلة الذين لا يمكن
 الامر بناء على انهم مخلوقه للعباد ويرد عليهم في بادى الرأي سوى من قال منهم انهما لصفات اعتبارية اختلف في
 الاكتمال باختلاف الشرايع **محمود** لان الحسن بالمعنى المذكور ههنا لا بمعنى ما لم ينف عنه شرعا ولا بمعنى صفة الكمال فانها
 حسنة بهذين المعنيين وهذا المستطرد **محمود** صاعدا ورايه ان يريد ما يتم المباح فلا يتفرع على ما قبله بل ينافيه
 وان اريد ما يخفى الواجب والمندوب فلا يصح قوله فلذلك قاله الا ان يتكلف **محمود** سواء كان اه في الكلام عموما
 مجازا او اطلاقا لفظا واحدا على عانيه دفعة بناء على ان التعريف لا يتغير بعبارة وكذا الحال في نظيره فان الامر
 وان لم يكن حقيقة في المباح فلا مشك في جواز اطلاقه عليه مجازا عنده فان دفع ما في التلويح على ان فيه تناقضا
 حيث نفى اولا كون المباح من الحسن عنده ثم عرفه على وجه يشمل المباح عنده ثم انه يشير الى ان المأثور بعبارة
 معاملة الامر كما ذكرها سابقا ليس بحسن ان ان يكون واجبا الى احد ما ذكرنا المراد امر الشارع تنسجعا للعباد
 بالفعل وكذا الحال في نظيره **محمود** وعند المعتزلة الحسن فعل بالمعنى الخاص بالمصدر كفا وغيره ليشمل انما يحذف طاءه
 شرعا وعقلا بناء على فعله بالمعنى المصدرى والقياس فعل كذا كذا يندم فاعله بناء على فعله كذا كذا والافصح الاضطرار في كذا
 ما يند عليه وما يند عليه بل ما يند وما يند وما عترض عليه ان المكره كراهة التنزيه لا يند في القبح لانه لا يند
 على فعله والجواب انه يند على فعله ادنى ذم كما لا يخفى **محمود** وبالتفسير الاخرى الحسن بالتفسير الاخر عندنا ما لا تقدر منه ومن
 العلم به من عدم تعلل الزم به ان يفعله استرزا بالقدرة عن بعض فعل المظطر وبالعلم عن بعض فعل المجنون واليه

والثاني والاسكن ومن لم يبلغ دعوة بني قانه ليس بحسن بل قبح وقبل لا يوصف بحسن ولا قبح وايضا كغير
شاهق الجبل فانه قبح والقيح بالقيح لا قبحا ليس كذلك **فكلام** تفسير القبح متساويان اعرض عليه بانه
ان اريد بالثاني ما يجوز قطعه وما لا يجوز فالمكروه كراهة التنزيه داخل في الحسن وهو جيد وان اريد ما ينبغي قطعه
وما لا ينبغي فالثاني اعم لشعوره المكروه كراهة التنزيه دون الاول والجواب انا اختار الاول ونقول ان المراد بال
الجواز ان يكون طرفاه متساويين او يكون وجوده راجحاً سواء بلغ حد الوجوب ام لا وبعد الجواز ان لا يكون
كذلك فالمكروه مطلقا فلا دخل في القبح دون الحسن او اختار الثاني ونقول ان المكروه كراهة التنزيه كما يدخل
في الثاني يدخل في الاول لما فيهما من انه يزعم فالحمل على فعله ان يذم او يختار الثاني ونقول ان المراد باللام فعله عقل
العقل لا وما لا يلزم فعندنا في سبب من قوله فالحسن عندنا في سبب من قوله فاما سبب ما وعند بعض
الاصحاب والمعتزلة اه عطف عليه بسبب من قوله وعند المعتزلة اه او متفرع عليه وجه الاول ظهوره الثاني ان تعليق الحكم
على المستقضى شعوره عليه مأخذ اشتقاق وان المراد بالحد والزم اعم من الشرعي والعقلي كما اشار اليه هناك واما التعريف
الثاني فيقع الجواز واللياقة فيه الشرعي والعقلي ويكفي ان يكون ما عطف عليه تفصيلا لما قبله **واردت** بناء على مزجه
دليلين يمكن ان يكون المراد ان الحق الاصلي من ايراد الدلياليين على مذهبه اثبات الاصلين لا اثبات مذهبه لانه
مشهور وقد حصل بذلك الاصلين ويجوز ان يتعلق قوله لا اثبات الاصلين بقوله دليلين اي حاصلين
لا ثبوتها بناء تامل **اما** الاول اي الدليل الاول فقوله لانها اه ولقد تسامح حيث جعل المدلول من الدليل وكذا
الحال في قوله واما الثاني اه فتأمل فيه لانها ليس اه يعني لو لم يكونا بها يلزم ان يكونا لهما اذ لا ثبوت للفصل و
اللازم بطل على ان قيام العرض بالعرض نقض اجمالي بحجج بان الدليل في نقض المدعى او ببقائه فيها او معارضة
بالقلب لكنه لا اختصاص له بهذا التقابل مشترك بل بين الشقيين بان يقال ان الحسن والقيح لا يثبتان الا
بالعقل لانها ليس الامر والنهي واللا يلزم قيام العرض بالعرض باي معنى كان واللازم بطل وان عني معنى آخر
ان قلت البعثة في التحيز قلت ان عني التحيز بالذات فهو مستلزم كذا نقض العرض بالعرض بلا انتهاء الى
بوجه فحذوره مخدور **الثاني** واه عني التحيز مطلقا بطلان اللازم ممنوع كافي **الثالث** الاول **والثاني** ما عطف
توضيح ان فعل العبد اما اضطراري او اتفاقي وهما لا يوصفان بالحسن والقبح عقلا بالاتفاق بينا القهري
انه اما ان لا يتمكن من تركه او يتمك والاول اضطراري والثاني اما اتفاقي او اضطراري والاول ظهوره الثاني
اما ان لا يتوقف على مزج او يتوقف والاول اتفاقي والثاني اضطراري لانه يجب عند وجود المزج وكل ما هذا لانه

واضطراري او وظيفا كان كذلك يكون اضطراري او مقدرة انما تظاهرت وبيان المقدمة الاولى اننا في المزج تاما
ولانه لو لم يجز بلزم جواز مزج المزج مع ان المزج ليس باختياره ولا نفس اختياره واللازم الدور او
توقف الشئ على نفسه والتسلسل والما كان توقف الشئ مستلزما له للتسلسل كما بينت في محله كتنفي بالتسلسل ويحذر
ان يكون قوله ولا يكون المزج باختياره متعلقاً بمقدمة الثانية ومقتضاها وفيه نظر اما الاول فلا فلو ان تمكن
فان لم يتوقف اه تريد يد قبح او تقسم الى المباني واما ثانيا فلا فانه ان اراد المزج التام يكون قوله لانا نفس ضناه
مزجنا تاما هذا يانا وان اراد المزج التام مطلق يكون ذلك القول ممنوعا والصواب تقييد المزج بالتام او لا وترك
ذلك القول ثانيا واما ثانيا فلا فلو ان توقف يجب عنده عين قوله فكون اضطراري فكون مصادرة
على الخطا لان يراد اعم من الوجوب باختياره او بدون اختياره او يكون ذلك تبيينها بالحد على المحدود
والاول يناسب التوجيه الثاني في قوله ولا يكون المزج اه والثاني يناسب التوجيه الاول فيه واما رابعا فلا
بطلان التسلسل ممنوع لجواز ان يكون الاختيار امر اعتباريا واثبات كونه صفة موجودة اصعب من ثبوت
ولا يقال تقسم فعل العبد ههنا الى الاضطراري والاتفاقي فيافي ما سبق من قوله ان فعل العبد ليس باختياره لانه
فعل فعل ههنا رد الكفا او المراد من غير الاختيار اي اعم من الاضطراري فلا تنافي لان التمكن بمعنى عدم العجز
لا بمعنى عدم الاضطرار لما قبله ولما بعده لكن الصواب هو الاقتصار على قوله لان عدم التمكن هو التمكن اذ لا
كونه اضطراري متفرع على عدم التمكن من تركه فلا حاجة الى اثبات ابتداء بل يكفي فيه اثبات كونه عدم التمكن اضطراري
وايضا كونه التمكن من الفعل فاختياره عين كونه فعله اضطراري ففيه مصادرة على الخطا لان يؤكل وايضا
لونه هذا الدليل يكفي قوله ولا ففعلنا على القبح اضطراري لان التمكن من التمكن ليس باختياره اذ لو كان اه
والغاية باقي المقدمات لا يكون باختياره ان اراد ان لا يكون كذلك ابتداء او في شئ من المراتب اهلا فلا لا تنافي
الى الاضطراري لا يكون خلافا لمفهومه وان اراد ان لا يكون كذلك في الجملة فلا يتم تعريفه اذ كونه المبادي بعينه
اضطراري لا يستلزم كونه اضطراري **فاما** ان يتسلسل قد عرفت ما فيه **فاما** ان لا يتوقف على مزج اي مطلقا
لا مع عندنا فلا خفاء في لزوم كونه اتفاقياً وبطلان كونه اتفاقياً لا يغير مستدل فلا يرد انه ان اراد المزج
مطلقا فلا يصح كونه اتفاقياً لان التمكن لا يوجد بدون علمه التامة **واما** ايضا يكون عطف على قوله يكون اتفاقياً اي
يكون الفعل ههنا خفي مائة الا ان يلازم مع الغير الى حصوله وفيه تامل وهو محال يقتضيه اقتضار الفعل في
الاضطراري وقوله وهو لا يجوز وصف يقتضيه عدمه في كل ما اضطراري وايضا لا يسع عدله لانه لا يملكه فكيف

يكون هذا من نفس الالوان في ثمانية الدليل اقر من عند نفسه **قوله** اي جملة ما يتوقف عليه الفعل اي ما بعد الفاعل وما
 قبله لان الظان الكلام في بعد الفاعل الا ان يقر بوجوب ما يتوقف عليه ثانياً بجملة ما يتوقف عليه لا شر **قوله** عدم صدور
 اي جواز **قوله** يكون رجحاناً من غير منجز في ان تلك الجملة ترجح الصدور وايضا عدم صدور رجحان المرحوم لا رجحان اند
 المتساويين كما يقتضيه سياق كلامه ولما لا بد رجحان المرحوم لا رجحان الدليلان فالصواب الاقتصار على قوله لانه
 لو لم يجب **قوله** على ارجح مقدمات بعين ما جعلت من قبح اوجه او ما يتوقف عليه الدليل كره في مقام آخر لانها في
 هذا المقام سند للمنع كما ستعرف وبذلك الاعتبار يورد عليه بعض المنوع كما سيجي ولو جعل بعين ما يتوقف عليه
 المنع لم يظهر ورود منع عليها الا باعتبار كونها في صورة الدليل **قوله** الفعل اي لفظ الفعل يؤيد الاول قوله في
 المصدر بازائه ووقوف لفظ الفعل في الدليل ويؤيد الثاني قوله فانه اذا تحرك زيداه يعني ان الفعل بالنظر الى ذاته
 يصح ان يرد به **قوله** المعنى الذي الظان يقال المعنى المحذوف في الارتفاع **قوله** كونه ان يرد فيه نشأة الى الاول حقيقة
 والثاني تجاز المعنى الحاصل بالمصدر اي بسبب معنى المصدر ويجوز ان يرد المعنى الاصطلاحي وهو الهيئة الحاصلة
 في المصدر المتحرك **قوله** لا يخلو في المصدر اللازم ويجوز ان يرد المعنى المحذوف وهو ان لا يكون في الضرب والتعظيم **قوله**
 فان اذا تحرك اه الا ان يقال فانه الحركة متلافة يرد بها الحالة الحاصلة للمحرك في اي جزء من اجزاء المسافة بين
 المبدأ والمغنى فهو المعنى الثاني ويراد بها ابتداء تلك الحالة وهو المعنى الاول وفي قوله في اي جزء اه اشارة الى
 انها الحركة بمعنى السوط لا بمعنى القطع لانه لا وجود له في الخارج بل في ذهنه والموجود فيه هو الاول **قوله** ولا وجود له
 ان اراد السلب الكلي فان اراد بقوله ان لو كان الكلي فلا تقرب اذ كذب الايجاب الكلي لا يستلزم صدق
 السلب الكلي لانه لا سكا تناقض بينهما وان اراد الايجاب الجزئي فلا ملازمة وهو ظاهري وان اراد السلب الجزئي
 فيكون كونه مقراً فيما قصده كما سيظهر فالمعنى الثاني ايضا كذا كان المفهومات ان ههنا والمفهومات العدمية كالمع
 والجملة المعنى فلا تقابل بينه وبينه **قوله** والمعنى الثاني موجود في الثاني الا ان يرد منه الكلية ولا يلزم صحتها لانه
 لا يتوقف عليه وقصده بل يصل بالجزئية **قوله** في طريق المبدأ اي العلة بان يكون الجزء الاخير من السلسلة
 في جانبها المتناهي معلوماً قبله وهكذا واما التسلسل في المحلول فان يكون ذلك الجزء علة لما بعده وهكذا الى ان
 انما قيل به في التسلسل فيه قد برهن واجمع على بطلانه بخلاف التسلسل في المحلول فانه لا برهان عليه برهان التطبيق
 وهو غير تام كما عرف في الكلام كذا قيل وفيه نظر لا يجري فيه ايها برهان التناقض والعريضة وايضا الاعتراف ان
 الموجود ردة على برهان التطبيق قد كتمت على ما في محله والظان هذا القيد وهو في غير ما لا بد من قيد الوجود
 لانه شرط

في المصدر المتحرك
 والهيئة الحاصلة
 في المصدر المتحرك
 في اي جزء من اجزاء المسافة بين

لانه شرط في بطلان التسلسل بالانكشاف **قوله** ولا يخلو في المصدر اللازم ويجوز ان يرد المعنى المحذوف وهو ان لا يكون في الضرب والتعظيم **قوله**
 عند ايجاده امر واحد الا ان لو كان موجودا لكان له موقع فله ابتداء وهذا الارتفاع يكون واقفاً الى ان لا نهاية واذا
 كان كذلك فقد اوجدها غير متناهية عند ايجاده شيئاً واحداً فظهر ان المقدمة الاولى مشتركة بين
 الدليلين فلو قال ويلزم انه اذا عطف على قوله فيلزم التسلسل لكان اظهر ويجوز ان يكون معطوفاً على قوله فيلزم
 التسلسل على ان يكون انفاء التعليل لثبات بطلان الثاني المحذوف ويكون الدليل الاول قياسي استثنائي ويجوز
 ان يكون معطوفاً على المحذوف وهو محال وهو قوله لبرهين مشهورة مذكورة في الكلام اعترض عليه
 بان يجوز ان لا يكون جميع الارتفاعات صادرة عن فاعل واحد بل يكون ارتفاع فاعل بارتفاع فاعل اخر كما بهاري
 تعالى ايها يجوز ان ينسب الارتفاع الى ارتفاع قديم كتكويبه اباري فلا يلزم ذلك والجواب عن الاول ان صدور
 امور غير متناهية في وقت واحد عن الفاعل واحد او متعدد استثنائي او غير متناهية بطا ابتداء ايضا وان تكبر
 براهمة بتلك المتناهية وعن الثاني ان التكويبه ممكن محتاج الى علة وهي ذاته في اذ صفة تعالى صادرة عن
 ذاته في باب والاحكام واجبات بالذات وليس كذلك كاذب اليه ثم هو فيلزم ارتفاعات قد يتغير
 متناهية واما الجواب بالانتهاء الى قديم يستلزم قدم الحادث ضرورة انه لا يتصور ارتفاع بالمعنى المصدر اي من
 غير شيء يقع به فليس تمام الجواز تخلف مثل ذلك المحلول في علمنا تمامه كما يشتر اليه المصنف في المقدمة الثانية
 على انه كلام على السند **قوله** فان التكويبه حاصلاً ان الارتفاع تكويبه والتكويبه امر غير موجود في الخارج عنده فيه
 ان ان اراد ان كل تكويبه كذلك فهو غير مسلم كيف وكلامه في تكويبه اباري تعالى وان اراد ان بعض التكويبه او
 تكويبه اباري في كذا فلا كلية للتكويبه بل لا تكسر للاوسط ايضا في الثاني الا ان يرد ان بعض الارتفاع تكويبه
 اباري في كل تكويبه في غير موجود في الخارج عنده او يقال ان الفرق بين تكويبه في غير حكم وفيه ما لا يخفى
 على الفطن واعترض عليه هنا بان مذهب المتكويبه ان التكويبه ليس صفة حقيقة ان لية مفارقة للقدرة ولا يلزم
 من ذلك في التكويبه في الحادث عند تعلق القدرة بوجوده انه ويرد عليه ان كلامه ان كان في تكويبه في يلزم كونه في
 محله للحادث وهو بط عنده وان كان في غير يقع قيداً للية والصواب ان يقال لا يلزم منه في التكويبه ان
 الممتنع القدرة على كل كونه اي ممكن خاص بوجوده ليعلم قوله **قوله** ولا يكون واجبا على وجوده اي مفارقة بالذات لان
 التوقف على مطلق الوجود مشترك بين الممكن والواجب **قوله** ولا يكون واجبا في الواجب ما يكون ذاته علة
 لوجوده ولا يلزم من عدم توقف على وجوده ان يكون له لا يجوز ان لا يتوقف على وجوده اصلاً الا ان يقال

واما قوله بان
 علة الارتفاع الى العلة
 هو حدوث في نفسه
 باعداد الصفات وطلا
 تحفص ما عدا الصفات
 وبطلان تحفص
 القامحة العقلية سببها
 ليس بيننا ولا بيننا
 بيقين

معنى كون ذاته الموجب على الوجود ان لا يتصور له ان يكون وجوده عينه كما هو متصور فيكون
الكلام الزاماً عليه وقد يناقش فيه ايضا بانه يجوز ان يكون وجود الممكن راجعاً على عدمه راجعاً اذا يتنازع بالحق
الى عدم الوجوب فيخرج الى الفعل فلا يكون واجبا لان الواجب ما يقتضى ذاته وجوده واقضاء تاماً ضرورياً واما
استواء طرفي الممكن بالنظر الى ذاته فليس بيننا ولا بيننا ثم ان لم يوجد في نفس الامر لا في الخارج والمراد ان عدم تلك الجملة
لان الحال اذ لم تكن جملة عنده كما سيأتي بل ارتفاع الموانع كذالك عند الجمهور وكذا قوله وان وجد تلك الجملة **محو** وان
وان لم يتبع وجوده كعدمه وجوده با لا مكان العام المحيد بجانب الوجود ووجوده ليس ممكن 2 كذا لان كل
ممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال ووجوده 2 يلزم من فرض وقوعه محال ينتج من الشك الثاني ان وجوده ليس
ممكن اما الصغرى فلا نه بحيث ان وقع بدون تلك الجملة لم تكن هي جملة ما يتوقف عليه والمفروض خلافه وكل ما هذا
شأنه يلزم من فرض وقوعه محال واما الكبرى فلا نه لو لم يكن من فرض وقوعه محال يلزم جواز وجوده المفروض بدون الاخر
وهذا يناقض المفروض وان ثبت قلت يلزم استحالة الممكن لان استحالة اللازم يستلزم استحالة الملزوم تحقيقاً لمعنى اللازم
وهو خلاف المفروض وينبغي ان يعلم ان المراد بالمكان ههنا هو المكان بالنظر الى الغير لان المراد هو الاستواء
بالغير اذا الكلام في الممكن فيكون المراد هو الحال مطلقاً وههنا بحث لانه ان فتر توقف شئ على شئ بانه لو لا ذاته
كان قوله ثم ان لم يوجد اذ هذا يناقض ان فتر بانه لو حصل لم يحصل فلا يقع قوله ان وقع بدون تلك الجملة لم تكن هي جملة
ما يتوقف عليه ايضا بل في ثبوت المط هذا القول وباقي كلامه مستدرك بان يقال لانه ان لم يتبع وجوده 2 يقع
بدون تلك الجملة وان وقع بدون تلك الجملة لم تكن هي جملة ما يتوقف عليه والمفروض خلافه **والآي** وان لم يجب وجوده
عندها لا يمكن عدمه امكاناً تاماً محقياً بجانب الوجود وهو بطلان لو لم يكن لتوقف وجوده في حال عدمه على شئ آخر
مباين لتلك الجملة او لا يتوقف وكلاهما باطلان اما الاول فلا نه ان توقف عليه لم يكن المفروض جملة وهو بطلان واما
الثاني فلا نه ان يتوقف عليه فامكان وجوده مع الجملة تارة وامكان عدمه تارة اخرى المكان راجحاً من غير
مخرج وهو محال **والثاني** ان يقول انه لو كانت يكون وجوده مع الجملة تارة وعدمه اخرى راجحاً من غير مخرج لان ما
يكون فاعداً لا يكون امكاناً تاماً ايضاً وينبغي ان يعلم ان الرجحان ان كان بمعنى الوجود ففي جملة على عدم مسامحة
وان كان بمعنى الاولوية ففي جملة على كل من الوجود والعدم مسامحة وانت تعلم ان وجوده معها راجحاً ان الرجح
مخرج وعدمه معها راجحاً ان المخرج بلا مخرج فان قلت المراد ان نسبة الى جميع الاوقات على السوية فيكون وجوده
في بعض الاوقات وعدمه في بعض اخرى راجحاً من غير مخرج قلت ذلك لا محذور ولو لم يكن فلا نه استحالة لجواز ان يكون
الفاعل

5
الفاعل مختاراً وينتج باختياره كما سيأتي **في** الرجحان الاول ان يقال بل الحال راجحاً بلا مخرج بمعنى انه لا يلزم
هذا المعنى الحال الكلام المذكور وهو عدم التوقف على شئ آخر يعني ان راجحاً من غير مخرج بهذا المعنى او غير اليه
منع الملازمة 2 فاجواب لسؤال مقدميها **للمخرج** او التغيير ويجوز ان يكون مراده ان هذا المعنى لا يلزم ما ذكرته
من الرجحان من غير مخرج من يلزم من استحالة هذا الاستحالة ذلك فاجواب لسؤال مقدميها بان ثبوت المحذور لا يمكن
بما في عنه اجواب ابتدائية لانه من الممكن يعني فتر رد بطلان الثاني المطوى هكذا لانه 1 ممكن **او** ممكن
لانه لا يتصور ان فتر مان عدمه لم يوجد شئ لانه لو اوجد شئ لم يوجد وفيه نظر لجواز تخلف الوجود عن اليجاد
واقترانه بزمان **في** الزمان اي اذ لم يوجد شئ في زمان عدمه فاذا لم يكن عدمه مع هذه الجملة قائماً ان
شئ آخر حال وجوده او لا يوجد معه لكنه لم يوجد شئ في زمان عدمه فيكون الشرطية فقه اذ لو اوجد شئ في زمان
عدمه لتتبعه الشئ الاول ولا يتم الترتيب المذكور او لم يكن الترتيب حاصراً مع صحة قوله لزوم ما سلكتمه **استحالة**
ان وجد بايجاباً شئ آخر اياه ان اريد ان تغاير الممكن فلا يقع قوله فلا يكون المفروض جملة اذ يجوز ان يكون
ذالك الشئ جزءاً لتلك الجملة والاريد ان تغاير لتلك الجملة فلا يقع لزوم ما سلكتمه **استحالة** اذ لا يلزم من نفي
المقيد في المطلق والحاصل انه يجوز ان ثبت ايجاد شئ هو جزء من تلك الجملة حال الوجود وينتج حال عدمه
وهذه القضية اشارة الى انها ثابتة بطريق آخر وهو الاجماع او الى جواب سؤال مقدميها بان يقال انها ههنا
منهذه الحكماء فقط فطبيعتهم غيبه او يان يقال يلزمها الايجاب بالذات وهو بطلان ويمكن ان يكون الثاني بطلان
للاول والجواب منع الاختصاص والمفروض المذكور **في** على تقدير ايجاد الله اياه اي بالاختيار ولذا ان لا يوجد
وان ثبت قلت ان شئنا من اليجاد وعدمه لا يجب ولا يتبع والا يلزم منه عدم الايجاب وايضاً ان الحكماء
يقولون به ايضا فيمكن ان يقال ان عدم لزوم الموجب بالذات لا يلزم عدم الموجب بالذات **فما** علم ان ما رجوته
الفرض منه دفع تجميع المناقشات بينه وبين ما ذكرته يستلزم كون الوجوب واحداً لا حقاً لانه اما ان يراد بالسبق
الزمانى او يراد بالسبق الالهي وهو سبق المحتاج اليه على الاحتياج وكلاهما محال لان اما الاول فلا نه يلزم منه
وجوب وجود الشئ حال عدمه وهو محال لانه يلزم اما اجتماع الوجود وعدمه في زمان واحد واما تخلف الوجود
عن علته التامة والاول محال بالبداهة والثاني بما ذكره من الاليل واما الثاني فلا نه اما ان شئ من العلل
الناقصة وهو بطلان بما ذكره واما من العلل التامة وهو بطلان لانه يستلزم ان يكون الوجوب جزءاً من علته التامة
لان المفروض ان سابق على الوجود وهو بطلان للمفروض **الاور** ثم العقل كتحقيق الحق بعد ابطال الباطل او منشأ

الغالب للزعم المذكور في انهم زعموا التسبق باعتبار ترتيب حقيقيين او جواب عن الابطال المذكور بان ملازم
هو التسبق باعتبار ترتيب و بهذا يحصل التوفيق بينهما ويرتفع النزاع الا ان في كلامهم ما ياتي عن
جواب آخر في توقف المتأخر على الاول ان حصل ذلك لا يتوقف ان ما ذكرتم مناف لما ذكرنا وكل ما عدا ذلك فهو بطلان
الاول منع للبحر وهو الجواب منع للصرف في كون ما ذكرنا حقيقيا على خلاف ترتيب امور و لعله فعل ذلك لانه
لا يخفى على المتأمل ان المتأخر في ترتيبه خارجا فقط لانه او جازا **يحتاج الى تأخر هذا الاحتجاج** ليس
بمعنى التوقف بالمعنى المتصور والى ان لا يلزم الا بطلان ما ذكرنا لانه كما يقال **يحتاج الى المال ولا يتوقف**
عليه كما ذكره الاول في كتابه **التمهيد** كما ثبت في المقدمة الثانية انه لا بد لوجود كل ممكن في وقت او ما دنا من
شئ يجب عنده وجوده لا بد لوجود كل حادث من ذلك لان ما لا بد للعالم لا بد للخاص والمقدم حق و لو ان تقول
ان كل حادث ممكن وكل ممكن لا بد له منه فكل حادث لا بد له منه في جملة ما يتحقق يجب عنده وجود الحادث
يجب ان يدعى لها ما ليس بوجوده وهو الخال فالفرض منه ان يتوقف وجود الموضوع في القضية الموجبة
التي هي المدعى منها ثم الاولى لا يتوقف ان يقول من جملة يجب عندها وجودها اما موجودات محضة وهو بطلان
لانه يلزم ان ما تقدم الحادث او انتفاء الواجب لانها مستندة الى الواجب وبعضها حادث اما الاخر
واما الثاني فلا لانه لو كان تمامها قديما لا وجبه قديم ضرورة في اما ان اوجبه في وقت معين او
في غير معين وكلاهما بطلان اما الاول فلا لانه يتوقف على ذلك الوقت فلا يكون تمامها قديما لانه
الزمان حادث واما الثاني فلا لانه قد يكون في وقت معينه لا محالة وهو راجحان من غير مرجح
وهنا بحث اما اولا فلا لانه يتوقف على حصول ذلك الوقت ان كان جزاء فالشرطية ممنوعة و
السند وان كان كاد صفة وقت يبلى ينتق آخر لم يذكر هنا وهو ان اوجبه في وقت معين
لا يتوقف عليه الا ان يقال كلمة في معنى اللام او يقال ذلك الشق داخل في الشق الثاني لان معنا
ان اوجبه في وقت معين يتوقف عليه والتفصيل اما ان اوجبه في وقت معين يتوقف عليه او
لا يتوقف عليه واما ان اوجبه في وقت غير معين يتوقف عليه ولا يتوقف عليه واما ان اوجبه في وقت
غير معين يتوقف عليه ولا يتوقف ففي الاول يلزم خلافا للمفروض وفي الثاني يلزم رجحان من غير
ممكن في الرابع يلزم رجحان من غير مرجح واما ثانيا فلا لانه اراد انه وجود بلا موجب فهو
ممنوع واما اراد انه وجود من الفاعل من غير متجه غير الفاعل فهو ليس بحال الجوان ان يكون الفاعل
مختارا

واما ما قيل انه ان اراد الاول لانه لم يكن قبل الوقت اياد فبعد ان حصل شئ فهو ثم بطلان مقدمة
نعم يصح على علم المصنف في المقدمة الثانية وهو ليس بعقيد ههنا كما لا يخفى واعتراض عليها ايضا بانه لا حاجة
الى هذه المقدمات اذ يمكن ان يقال ان تلك الموجودات مستندة الى الواجب في اما ان تكون قد عجزت بامرها
فيلزم قدم زيد الحادث لا امتناع التعلق ولا يكون كذلك فيلزم حدوث الواجب كما مر فلا يكون
واجبا وجوابه ان مراد المصنف من الحادث هو بعض تلك الموجودات وزيد الحادث لا الاول
فقط انما يريد ذلك الى دليلين والى محذورين على انه ان اراد ان فيه مقدمة مستدركة فهو ليس بمسلم
وان اراد ان فيها ذكره قوة او اختصا لا فهو ليس بمسلم ايضا على انه الاختصاص ليس بشئ وقد قرر
الدليل بانها ان انتهت الى الواجب يلزم قدمها وقدم زيد الحادث وان تنسب اليه يلزم انتفاء الواجب و
مراده ان وجدت عقيب الواجب في الازل يلزم قدمها وان لم توجد كذلك يلزم انتفاء الواجب من
حيث انه واجب لا امتناع تخلف العلل على علته التامة فانه قد دفع ما قيل انه لا معنى حينئذ لقوله و
هو مستند الى الواجب وان عدم انتهائها الى الواجب لا يستلزم انتفاء بل يستلزم عدم لانها
عليه وهي لا تتصل اي هو بطلانها لا تقبل على فاعلية الوجود ولهذا خص هذا الدليل بهذا التقيد و
الثالث وقد ادعى البداهة فيمنع مستندا بلوازم الماهية لانه لا دخل للوجود فيها ورد بان
التأثير بغير الاستلزام وبان الوجود المطلق مدخل فيها لا المحض ولا يخفى بان لو سلم فهو كلام على
السند فلا يجدي كثير نفع **و** ايضا دليل آخر لبطلان تقريره انها لو كانت معدومات محضة لم يتوقف
وجود زيد على اجزائه الموجودة لكنه يتوقف عليها اما الاول فلا لانه لو توقف عليها تكون تلك الاجزاء
داخلة في علته التامة فلا تكون معدومات محضة واما الثاني فلا لانه الكلام في زيد الموجود المركب ولا يخفى
ان هذا الدليل لا يمتثل في الحادث البسيط كما هو المفرد والظالة الذي كل وتوضي ان كل حادث داخل
في علته التامة حال واثاني وان لم يدخل في بعضها حال فعلته التامة اما موجودات محضة او معدومات
محضة او مركبة منها فحينئذ ان اراد انه لو كان علته البعض معدومات محضة يلزم ان لا يتوقف زيد على اجزائه
الموجودة فاللزامة ممنوعة لجواز ان يكون ذلك البعض غير زيد وان اراد انه لو كان علته الكل
معدومات محضة يلزم ذلك ايضا فتقريب ممنوع لان بطلان الايجاب الكلي لا يستلزم بطلان الايجاب الجزئي
وهو بطلان وهذا باطل ايضا لانها لو كانت مركبة من مالم تثبت هذه القضية لان بين التركيب منها و
شئ هذه القضية منافاة كما لا يخفى لكنها ثابتة اذ لو توقف احد وفيه نظرا لانه ثبوتها ينافي في دخول
الحال في تلك الجملة لان الحال ليست بوجوده اللهم الا ان يراد بالموجود ما ليس بمعدوم او يكون ذلك

على نزع الخضم كذا الكلام يكون جدياً **أ**ذ لو توقف على عدمه مثلاً لتوقف على عدمه السابق
 يلزم ان يكون قد علم ان عدمه السابق اذ لو توقف على عدمه اللاحق يكون ذلك لعدم بزوال الجزء من العلة الموجبة
 لوجوده غير متيقنة فذلك الجزء اما ان يكون موجوداً محضاً فيصير معدوماً بعد منتهى واما ان يكون لزوال عدم
 مدخل في زوال الجزء وكلاهما الاول فالاول لو صار كذلك لصار معدوماً بعد منتهى علة الموجبة لوجوده او
 بجائيه وهكذا الى الواجب فيلزم عدم الواجب وهو محال واما الثاني فلانه لو كان كذلك لكان زوال عدم هو
 وجود بغير مثله فيكون عدمه موقوفاً على وجود بغيره فيكون موقوفاً على وجود بغيره لان وجود زيد موقوف
 على عدم الموقوف على وجود بغيره فلهذا خلف لاننا قد فرضنا وجود جميع الموجودات التي يقتصر اليها وجود زيد
 فيكون توقفه على عدمه غير حيد ووجود جميع تلك الموجودات باطلاً فثبت تلك القضية فيكون قوله فلا يمكن
 عدمه محالاً في قوله وكلامنا في زيد الموجود لغوا لا طائل يتركه ويمكن ان يكون قوله لا يمكن وجود زيد **هـ**
 اشارة الى اصل الدليل وباقي كلامه الى دليل شرطية بان يقال لو توقف وجود زيد على عدمه محالاً بعد
 وجود جميع تلك الموجودات لم يمكن وجود زيد والتالي بطلان كلامنا في زيد الموجود واما الشرطية فلانه لو توقف
 على عدمه لتوقف على عدمه اللاحق لما عرفت واذا توقف على ذلك لعدم يكون ذلك لعدم بزوال الجزء من العلة الموجبة
 لوجوده او بجائيه وهكذا الى الواجب فيلزم عدم الواجب وهو محال واما ان يكون لزوال عدم مدخل في زوال
 ذلك الجزء وزوال عدمه هو وجود بغيره فيلزم توقفه على وجود بغيره فيلزم توقف وجود زيد على وجود
 بغيره على تقدير وجود جميع الموجودات التي يقتصر اليها زيد هذا خلف واذا كان ذلك الجزء موجوداً محضاً وصار معدوماً
 بعد منتهى علة الى الواجب او توقف وجود زيد على وجود بغيره لم يمكن وجود زيد محالاً وهو المحال الذي
 هو الشرطية وقولنا فيلزم عدم الواجب وهو محال وقوله هذا خلف اشارة الى دليل الكبرى الاخير لانه
 الموقوف على محال محال فيكون قوله وذا لا يمكن لانه لا يصير معدوماً وقوله فلا يمكن عدمه محالاً وقوله لتوقف
 على عدمه محالاً ايضا محالاً فثبت في الدليل يمكن ان يقرر انه لا يمكن ان يقال لو توقف وجود زيد على عدم
 عدمه اللاحق يلزم ان لا يكون محالاً والتالي بطلان كلامنا في زيد الموجود واما الملازمة فلانه لو لم يكن
 لا يمكن عدمه غير ممكنة بين يمكن ان لو لم يكن لازم اما ان يكون ذلك الجزء موجوداً محضاً فيصير معدوماً بعد
 منتهى علة لكان لزاماً لعدم مدخل في زوال ذلك الجزء وكلاهما محالاً اما الاول فلا يستلزمه عدم الواجب اما
 الثاني فلا يستلزمه خلاف الفرض وباقي كلامه لبيان هذه الاستلزامات لكن يأتي عنه قوله اذ لو توقف
 على عدمه محالاً لا يخفى ثم الحق انه لا حاجة الى قوله فلا يمكن عدمه محالاً في قوله وكلامنا في زيد الموجود
 لا

لان باقي كلامه يكفي في اثبات المطا كاشترنا اليه اولاً اللهم ان شئنا لم يكن لنا **ب**فلزم قدم زيد الحادث فثبت
 انما يلزم ذلك لو كان جميع تلك الموجودات قدما ايضاً وهو ما اجيب بانها قديمة لانها مستندة الى الواجب مع متنازع
 الخلف وركبانه مناف لكون بعض علة حادثه كما مر اجيب بان ما سبق في غير الامر وهذا لازم على تقدير كون
 علة مركبة من الموجودات والمعدومات فلا منافاة وانت جدير بان اللازم منه ليس ذلك بل اللازم اما قدمها
 او انتفاء الواجب كما مر فتأمل **ج** كما يمكن الاستدعاء المتخلف **د** الا بزوال جزء لم يقل بعدم جزء ليشمل عدمه فالحال
 لوجوده غير متيقنة اشارة الى ان علة البقاء ليست علة الحدوث فكلما او للعدم او الى المذهبين من كون علة البقاء
 غير علة الحدوث او غيرهما فالاستدعاء او للتخير **هـ** اما ان يكون موجوداً محضاً او معدوماً او مركباً منهما او موجوداً
 في كل مركبة ولا يكون معدوماً في كلها او في بعضها فعلى الاول لا بد ان يلا فيصير معدوماً بعد منتهى كما اشترنا اليه
 ليصح قوله لا بعد جزء واردة الزوال من عدمه لا يستقيم لقوله وحل جزا الى الواجب لانه لا يصير معدوماً فانه ذلك
 الجزاء يجوز ان يكون واجباً لانه جزء من العلة الموجبة فالاولى ان يقال لانه اما واجب او معدوم بعد منتهى علة وجوده
 او بجائيه فيلزم عدم الواجب **و** لا يمكن هذا لانه يتبين بطلان التقسيم فالاولى تاخير منهما واما ان يكون
 لزوال عدم مدخل في زواله فيكون موجوداً محضاً او معدوماً كما مر فالحال ان يقال لانه اما واجب او معدوم بعد منتهى علة وجوده
 لانه قد عرفت واما ان لا يكون موجوداً محضاً في اما ان يكون معدوماً محضاً او مركباً منهما واما ان يكون لزوال
 عدم مدخل في زواله فيكون موجوداً محضاً او معدوماً كما مر فالحال ان يقال لانه اما واجب او معدوم بعد منتهى علة وجوده
 كذا الجزاء يمكن قد يكون ذلك في زوال الجزء الموجود فلان زوال عدم مدخل فيه وايضا محذور محذور زوال الكلا
 الجزاء مركب من محذور انتق الاول والحق اننا سكت عنها لكونها معلومة من انتق الاول **هـ**
 وزوال عدم هو الوجود ان اراد انه علة فهو ممتنع وان اراد انه مستلزم له فقد علم عدمه موقوف على
 وجود بغيره محذور لان المستلزم لا يستلزم التوقف كما لا يخفى فيلزم توقف ان اراد ان وجود بغيره حاصل بعد
 فلزومه مما ذكره ممنوع وان اراد ان يمتنع من ذلك فيجزا ان يكون ذلك في جميع تلك الموجودات فلا يلزم الخلف ان قيل
 تحت الاول ونريد بعدم عدمه ما لم يحصل بعد فلان لا يتم تعريفه الا بكونه محذوراً في انتق الاول **هـ**
 يلزم انما على وجه يصدق اللازم لان لزوم كمال القضية لها لا يتوقف على صدق تلك القضية كما عدم هذا لازم
 فتعريف تلك القضية على طريقة القدماء لا يكون عدمه الا بعدم ثبوت هذا الاصح بناء على ما عرفت اما عدمه فالحال المتعريف
 او انتفاء الحصر اذ يجوز ان يكون لعدم مطلق جزء من العلة فيعدم زيد بزواله **و** ثم هكذا في الواجب
 قد عرفت ما فيه فتذكر ان العلم ان الغرض من هذا الكلام هو اشارة الى احد التوجيهات التي ذكرناها سابقاً لرفع

ولو توقف على
 بالوجه الثاني
 انتق الاول لم يجر
 الى هذا التعريف

المناقاة في تلك القضية يعني لو كانت تلك القضية على ظاهر يلزم استقاء الواجب لما ذكرناه **فان** لا يثبت هذا الامر
الظاهر مناقضة بحال على اصل الدعوى راجع الى ترتيب دليله حاصله ان ذلك الامر اذ في الموجود او المهور **لانهما**
تقتضيان **لانه** يراد بالمرور ههنا مقتضى الموجود ودخوله في احد النقيضين ضروري فلو دخل في احد النقيضين التلته
او كليهما فيبطل بطلانها فالدليل مناق للذي فضلا عن استلزامه له ويجوز ان يكون راجعا الى ملازمة قوله
لانه لم يدخل في ما موجودا محضة او يعني انه **2** داخل فيما ذكره فليس ان يكون وجود الشيء لازما للاحتمال فتدبر
ويحتمل ان يكون نقضنا اجاليا باستلزام الفساد وهو المناقاة المذكورة **واما** ما قال لا يقتضيان في غير ان نقض **التمالي**
يجوز ان يدل بطلان التلته في استلزام ان يدخل فيها تلك الامور فلا ينعاه لفظا **السؤال** كما لا يخفى
فقد هذا التلته وارجا اصله ان ما فهمت من دليلنا ليس بمراد لنا لانه يستلزم ورود المنع على بعض مقدمات دليلنا
وكيف يريد ما قل معنى يستلزم منعنا نذفع ما يثبت عليه **2** الا في قوله هذا الحصر لا يصح الا ادعاء لانه لا يصح في قوله
وهو مستند الى الواجب ايضا لانه ان اراد الاستناد وجوبا فالحال ليس كذلك وان اراد ان يفرق بين شيء
منه الى ذلك او انتفاء الواجب لجواز التلته في الحال وكذا في قوله ثم عدم عمره الذي بعد الوجود لا يمكن الا ان يفرق
من العلة الموجبة لوجوده ثم لجواز التلته في الحال ايضا **فان** الاغصا يعني بوجه ذلك فيلزم اخفا من ذلك
الجزء في ذلك من الامر وهو مجموع لانه **2** اما ان يفسر الموجود بانيدرج فيه تلك الامور او يفسر المهور بما
تندرج فيه لانه يمكن ان يدخل في العلة الموجبة لغير تلك الامور وكلاهما ليس مستقيم **اما** الاول فلو كان قوله انه كل موجود
يجب بواسطة الموجودات المستندة الى الواجب وهلم صرنا الى الواجب مجموع **واما** الثاني فلو كان قوله ان زوال كل
موجود لا يكون الا بوجود شيء فان الاضافات الوجودية بعد في الخارج **2** اه ويمكن ان يقال لوجه فيه ذلك لانه لا يمكن ان يكون
في هذه الامور شيئا ثالث وهو ان يكون ذلك الجزء ذلك الامر والافضل من هذا التلته بما يقع ذلك الامر في احد
المنعني المذكورين كما قرناه وهو ليس بجيد **لانه** كل موجود هذه المقدمة ليست بصحة بها في كلامه بل يمتنع
اليها لانها موقوف على المقدمات دليله معناه ان دليله هكذا لو عدم ذلك الجزء لعدم جزء من علة ولو عدم جزء
من علة لعدم جزء من علة ولو عدم جزء من علة لعدم الواجب وهو محال او هكذا لو عدم ذلك الجزء لعدم جزء
من علة وهو محال او لعدم جزء من علة وهو محال **والا** لعدم الواجب وهو محال او هكذا لو عدم ذلك الجزء لعدم جزء
قوله وهلم صرنا الى الواجب فلهذا المقدمة مبني شرطيات المذكورة كما لا يخفى **فثبت** يعني اذا نذفع الاعتراض
المذكور فثبت بما ذكرنا الى ما نحن الاعراض المذكورة **ولا** يمكن عطف على قوله ما ثبت انه لا بداهة ومقدمة اخرى
نافعة في غير هذا ستقف عليها وجوابا **السؤال** قد يطرق التلته بان يقال ان دليل بطلان التلته الاول جار في تلك
تلك
الامر

الامر مع تخلف المدعى لان تلك الامور مستندة الى الواجب وجوبا فيلزم اما قدم الحادث او انتفاء الواجب كما
او بطريق المعارضة في اصل الدعوى بان يقال ان ذلك الدليل يثبت مقتضى مدعاهم وتوهم الجواب **2** انها مقصورة
الى الواجب هنا مبني على كونه علة الاحتياج الى العلة هو الامكان بلا شرط حدوث كما هو منه جدا للتلته وبعض المتكلمين
بواسطة كما في الواجب بواسطة الموجودات المستندة اليه كما في غير وفيه الصفات واسطة العلاقات **التي** اراد
واسطة مغايرة او ما يكون قاعلا فيها لكن لا على سبيل الوجوب قيد لا فقار لا الاستناد والالزام الدوران جميع
الممكنات الموجودة مستندة اليه بواسطة تلك الامور وايضا لو كان بعض الموجودات كذلك لم يوجب الى اثبات
تلك الامور لا غنايتها وانما يلزم التلته عن العلة انما قد ثبت استثناءه الا ان يراد الموجودات
في نفس الامر لا الخارج فتكون عبارة عن تلك الامور فيكون بعضها واسطة لبعض **2** علة لكونه الاقترار
على سبيل الافتياري في الافتراضات محتملة في التلته والاولا باطلان فتعبر انك **اما** الاول
فالمراد به المذكورة في حله **واما** الثاني فلو استلزم كون الشيء علة لنفسه فقوله والظان الحق هذا يعني
الاصواب او الواضح وحله على الخارج والاعادة رعيته بانها لما لمكن منع بطلان التسلسل لكونه في الامور لا التلته
وبان الشيء يجوز ان يكون علة لنفسه بالتغاير الاعتباري بياخي قوله ولا يمكن استناد تلك الامور ويستند
باب اثبات الواجب **2** خير واجب لا دليل عليه ودعي الوجود كاقعله في التلته لا يمكن الى الحالة المذكورة
في المقدمة الاولى لان الحركة قد تطلق على ايقاعها ايضا كما اشار اليه هناك ثم قال ثم الحركة اه لا دخل له في اثبات الحق
وايضا هو ما تضمنه المقدمة الثانية ان سلم وجودها وعلة تمهيد لقوله ولا يلزم في الايقاع اه **2**
ولا يلزم في الايقاع فيه **2** وان لم يلزم ذلك لكون يلزم الاثر بلا تأثير ولا مؤثر بمثل ما ذكر في لزوم الترجمان
بلا من حق بالمعنى المذكور ولا شك في استحالة ايضا **واعلم** الغرض من هذا الاشارة الى اثبات آخر تلك الامور
لكنه التزامي والرد على منكرها معنى نفي الموجب بالذات او اثبت الفاعل بالاختيار **2** الى مؤثر يوجب بل
الى حمله يجب عندها **2** الحق بالواجب بالذات المراد به ههنا ما يوجب فعله بذاته ويمتنع تخلفه عنه
لانه لا يكون قاعلا بالاختيار وبينه وبينه المعنى وبينه الفاعل المختار واسطة وهو ما لا يكون قاعلا
مختارا ولا يمتنع تخلف فعله عنه ولهذا لم يكف به بل قال وجوب الفاعل بالاختيار وليس عطف
تفسير لما قبله ولا لازماله والالزام من النفي بالالتزام وجود بعض الموجودات من غير موجب اثبات
الفاعل بالاختيار ويلزم من ذلك اثبات تلك الامور وهو خلاف المقصود كما لا يخفى **2** ولولا تلك الامور

دليل الاول واستدل على الثاني في استلزام هذه الامور لا يمكن استنادها الى الواجب بطريق الايجاب كما عرفت
 فليزمن استنادها الى بطريق الاختيار فيكون الواجب فاعلا ولا يخفى انما يقع اذا لم يكن بين المراد منها والقاعل كائنا
 واسطة وليس كذلك كما عرفت انما وافقنا لزم من استنادها اليه بالاختيار التسلسل او كونه اضافة الاضافة
 على الاضافة الاولى وهو خلاف رضاء المحض ويلزم من هذا اللازم منه احد الاسريه اما خلافه المخصوص وهو
 الممكن بلا وجود كما ذكره في المقدمة الثانية وترد الثاني الاول لوضوحه وقصر دليله بخلاف الثاني كما لا يخفى
 ان الرجحان بلا ترجيح باطل هذا الحكم خاص بالمرجع عند الاستدلال في الامور المتساوية والواجب عند الاستدلال
 واما الحكم الثاني فقام بالاتفاق ثم ان هذا ما ذكره في صدر المقدمة الثانية بعينه ان اريد منه الخاص والافعال
 منه واما الثاني فلا يلزم للتو على كل حال وكما نال الى البدئية واكتفى بما ذكره هنا لك ولهذا لم يستدل عليه هنا
 لكن ترجيح احد المتساويين الى ترجيح المختار باختياره والالم بهج الا ليل الثالث لكن الدليلين الاولين
 الاعمال والكلان قوله لانه لا لا ترجيح لا يوجد ممكن اهدلا ممنوعا وكذا قوله فاي جاده ترجيح المرجوح والمساوي بقهر
 وكذا ترجيح الرجحان الى الجاد بوجوده وفادة الاولوية للاولى والاع منها ويمكن التعيين باعدام المحذور ايضا
 لان الحكم لا يكون الرجحان بالذات فيمنع واستدل الاواني في خاتمة رسالته اثبات الواجب ليس بتام كما
 لا يخفى على الناظر فيه وايضا لاجابة هذه المقدمة لان احد المحذوريه لازم سواء كان الرجحان من ذاته او من غير فلا
 الى تخصيص الترجيح بما كان من غير الله الا ان يقال انها لا دفع ما يمكن ان يورد على بطلان التثاق الاول بانه واقع
 في الممكن لانه راجح بالذات ولا يخفى انه كلام على السند بلا دليل يؤدى الى اثبات انما ثبته تعلق الترجيح بالرجحان او
 احتياج كل ترجيح الى ترجيح قبله ان تعلق بترجيح ذلك الرجحان لان الرجحان لا يكون بلا ترجيح كما سبق انفا واما الاستدلال
 كل ترجيح الى ترجيح قبله فلا احتياج الى ترجيح اما لكونه ممكنا او لكونه ترجيحيا وهذا مشترك بين جميع الترجيح
 فانه في ما اورد ههنا من ان اراد السلب الكلي فلا يتم انتفاء الترجيح لجوانب انتفاء الترجيح المساوي
 والمرجوح وان اراد السلب الجزئي فلا يتم لزوم انتفاء الترجيح في المساوي والمرجوح من هذا الدليل لجوانب بعض
 ترجيح الرجحان نعم لو تركنا قوله الى غير النهاية لكان الاولى تسليم الدور وكون ترجيح الترجيح عينه كما لا يخفى
 ولان كل ممكن موجود معدوم بالعدم السابق على وجوده بالنسبة الى العلة العند يقتضئ سياق كلامه انها معايرة
 لذاته وقد قلنا من الشيخ انه ليس بالنظر الى ذاته مساوية بالنسبة الى ذات الممكن قد عرفت ما فيه فتذكر على الالادة
 دليل ثالث على اصل المدعى لعلاوة اشارة الى المناقشة التي ذكرها في الدليلين الاولين صفة خاتمة

بناء على ظاهر
 تذهيبه
 لا تنظر الى الوجود
 الخاص منه
 هذا ان اريد اولوية
 احد الطرفين وان اريد
 الوجود في نفسه
 لا يخفى على الناظر فيه
 المناقشة التي
 ذكرنا في صدر
 المقدمة الثانية

ان يرجح الى مقتضى ذاتها وهذا مدار قوله فعلم ان الارادة او فيه خلاف وايضا يمكن منع هذا القيد ولو قال صفة
 تقتضئ ان يرجح الفاعل لكاه اظهر فعلم ان الارادة كانه جواب ما يقال ان ترجيح تلك القضية مساوية بالنسبة الى الايجاب
 فاما ان يحتاج الى ترجيح آخر فيلزم التسلسل او يكون ترجيح الترجيح عينه فيكون الترجيح محتاجا الى غيره او لا يكون كذلك
 فليزمن الترجيح بلا مرجح وحاصل الجواب ان الثاني الثالث ودفع محذوره بان ذات تلك الصفة تقتضئ تعلقها
 باحد الاسريه من غير حاجة الى امر آخر فلا يلزم ما ذكرت ويمكن منع بطلان التسلسل لكونه في الامور الاعتبارية
 ومنع بطلان احتياج الترجيح الى نفسه لجوانبه بالتساوي اعتبارا على ما قيل ولما يتبعه جواب سؤال المقدار بانها
 ان الترجيح يقتضئ الرجحان والتساوي والمزجوية يقتضئ عدمه فلو وقع ترجيح المساوي والمرجوح لزم اجتماع
 المتناقضين فثبت يقتضئ مدعا او بطلان لا يلزم باسرها وحاصل الجواب ان لا يلزم ذلك لان الفاعل اذا ترجح
 لم يسبق التساوي ولا المزجوية فان قيل ذهب ان المزجوية كذلك لانها من الثاني واما التساوي فلا ينزول
 لكونه يقتضئ الذات قلنا ملزومه ان التساوي لم يسبق بل الرجحان او المراد من التساوي بالنظر الى الذات
 ان لا تقتضئ شيئا من رجحان احد الطرفين تامر بالتمثال المشهور ههنا مثلا لان آخر من مشهور ان رجحان الطرفين
 احد الرغبتين المتساويين وترجيح العطفية احد القدحين المتساويين القضية البديئية التي لو لاهاها
 ان دليلهم مصادم للبداهة ومستلزم لاستدلال بآثار اثبات الصانع فهو باطل ولا يستلزم دعواهم الكلية ولا بطلان
 تلك القضية باستصحابها وهو غير ضميم لانه متساو جزئي ولا يتم عدم الترجيح في هذا المثال لجوانبه ان يكون ولا يعلم ولا يلزم
 من عدم العلم عدمه وقوله عدم العلم اي عدم علم الهارب او عدم علمنا في لا يرد ما سياتي من قوله فبطل قولهم
 القضية التي يعنى ان قولهم لو لاها لا نسند ممنوع لانه تلك القضية هو هذا لا ما ذكره ليس هذا
 مع انه اما بعينه فالمراد عن هذه القضية هي استثناء احد طرفي الممكن بلا مرجح بالمعنى المذكور فهذا الكلام
 استلزم ادعى لا دخل له في الجواب واما بمعنى العلاوة فهو ما تسلم للجزء الاول من السند فالمراد عن هذه القضية
 هو ما ذكره واما تسليم الجزئية انما لا ياتيها ريب عنها يجوز ان يمنع القول المذكور بسند آخر نعم على تقدير
 تسليم تلك القضية وبداهتها يعني لانه لا يابها ولو لم يكن لها فاعلا هو المرجح لكن منع تلك القضية
 يستلزم منع بداهتها وتسليمها لا يستلزم تسليمها الا انه يمكن للحتم تسليمها ولا يحتاج الى تسليم بداهتها ثم هذا
 منع تصادم المثال المذكور تلك القضية البديئية لان هذا مرجحا وهو فاعل فلا يلزم وجوده على بل لا يوجد
 وهذا انما يستقيم على تسليم الثاني وكونه مع بعينه وايضا انما اورد ما يعني ما ذكره كلام على السند بطريق المنع

فمن خارج عن قانون التوضيح فاذا تكلموا على السند يلزمهم ان يتكلموا بالابطال في يلزم عليهم البرهان
على ابطالان فاندفع ما في التلويح ههنا على اننا نقول يعني سلمنا ان المثال لا يسند اننا ثبتت المقدمة المنقولة
او بنظر سند من غير بان نقول اه والاولى لان الترديد يكون قبيحاً على الثاني ولان مساواة السند
ليس معلوم وليس هذا اثباتاً بالسند كما توهم **واما ان يجب بحسب اعتقاد اى بحسب اعتقاد الفاعل المزج لا اعتقاد**
باعتقاده المزج فسقط ما في التلويح ههنا **كما في الهارب** هذا اول النزاع **ومن انكر هذا انما يجمع**
الوجوبيات ليس يلزم وانكار بعضها ليس بباطل فان علم الفاعل بالزحان كاف في هذا الغرض لان المراد
من المساوي ان لا يكون احد هاتين الحالتين في اعتقاده **ان اراد بالفعل الى هذه مع عدليه مقتضى المقدمة**
الاولى منع وجوب تلك الى الجواز ان تكون من ذلك البعض لا دخل في هذا المنع من المقدمات **على اننا بنا**
باعتبار ما بعد قوله لكن او بمعنى مع لكن اثبات الخطاى اثبات الاثر المطلوب وهو الجبر على تقدير وجود بعض
الاشياء بلا وجوب اقرب الى الاحتياط لا اثباته على هذا التقدير يستلزم اثباته على تقدير بطلانه بالطريق
الاولى فيكون مطلوبه ثانياً بناء على التقديرين فالظان الاثرى يبيح هذا التقدير في تمنع بناء على زعمه وان
ابطاله **وعلى تقدير امتناع هذا التلويح مقتضى المقدمة الثانية** الجبر منتف الظان منع لقوله فيكون
اخطأ رتباً وقوله اما بافتقار اجراء المنع الى دليله وهو قوله ولا يكون المزج باختياره وفيه اباى من
مع التوضيح الذي ذكرنا في المقدمة الثالثة في قوله والظان الحق هذا واما من وجبه اخرى توجيه الاعتراض في
ههنا كما لا يخفى ويرد عليه في اعترافه بالمدعى لانه طريق الوجوب كما ذكره ههنا والحق اختيار الحق ههنا ايها
يجب عندنا ايضاً **واما بان يلزم 2** اى على القول بامتناع الوجود بلا وجوب لانه لولا الامتناع المذكور لم يتوقف
الموجود على ذلك الامر لانه ينبغى المحذور من قدم الحادث وانتفاء الواجب بعدم الوجوب ثم ان هذا مقتضى
المقدمة الثالثة وسنداً لمنع المذكور تفصيله ان الاظطرار كى ما لا يصح فعله وتركه بل يجب فعله لا ما يجب
فنه عند فعله وتلك الحالة وافوجبت نفسه عند فعله لكن يجب تركها ولا يجب فعلها وهو الاجماع بل يجب
صدوره عن فاعله اى وقت شاء لجوانه خلفه عن علمه التامة بناء على عدم لزوم الرجحان بلا مزج بحسب
بلا وجود لعدم وجوده فقوله ثم هو اه مراد منه ان الاولين باطلان والثالث هو الحق وليس مراده جواز
جميع الاحتمالات كما فعله المعتزلة لان في اعترافه بالمدعى ايضاً هو مناف لما سبق في المقدمة الثالثة فتأمل
ثم اننا نفتنا لنجعل هذا القول من قبيل ما يجب عليه من عدم وجود مزج التام وذلك الامر ليس بمشكور

من قال الجبر مع التوضيح الذي ذكرنا في المقدمة الثالثة في قوله والظان الحق هذا واما من وجبه اخرى توجيه الاعتراض في ههنا كما لا يخفى ويرد عليه في اعترافه بالمدعى لانه طريق الوجوب كما ذكره ههنا والحق اختيار الحق ههنا ايها يجب عندنا ايضاً

فيجوز

فيجوز توقف عليه بعد وجود المزج التام وليس ثبوتاً لا يسقط بان مراده يجب عند تحقق مزج التام وايضاً
لا يكون الوارد ان على ترتيب المحذورين ويكون الجواب المنفى مؤخر عن التلويح **فبعض ما قلنا في فنجيب**
بعض ما قلنا في الاتقاء وهو ان فيه تلك الاتصالات الثلاثة لكن الحق هو اننا لا نقوله بحسب هذه المنوع
هذا الذي ذكرنا من اول المقدمات اوسى قوله انا عرفت هذه المقدمات الى ههنا هو ابطال دليل الجبر الذي رد دليل
الجبر المتوطون ما ذكره من نوع كارتيا والكلام مع الاثرى لا غير كما سبق **فالان جئنا اى قصدنا اى فرغنا**
بل قصدنا ونشرع لان ابطال الدليل لا يستلزم ابطال المدعى والتخلية تناسب التخلية وبعد هاتين الاثبات ما هو
الحق ستعرف ان ما ذكره يصح لمعارضة الخلق لا ثبات المذهب الا ان يقال انه لا يقابل بالفصل **اي حاصل اى**
حصولاً وهو تفسير للنسب المتعارفين **فنقول عطف او جزاء او تفريق او علة لقوله جئنا** بمجرد كونها
اى كون الاختيارية موافقة لارادتنا وكون الاضطرارية غير موافقة لارادتنا وكون الاضطرارية غير
موافقة لها واغالم يقره بالثاني لان بعض الاضطرارية غير موافقة لها وانما لم يفرق التي نشاق اليها موافقة
لها وايضاً والمراد بالارادة ههنا هو المبدأ لا المتعلق والحاصل ان التفرقة به وبما مر آخر هو الترتيب لانه فقط
فاننى راجع الى القيد فقوله التفرقة ضرورية لا ثبات وجود الموضوع في هذه القضية **لان الارادة حاصله**
انه لو كانت التفرقة به لا يغير ايضاً يلزم ان لا يكون الارادة صفة شأنها هذا لكن التالي بطاى هو المذهب
وبيان الملازمة انها لو كانت صفة شأنها هذا يلزم من وجود الارادة لنا كون الترتيب والتخصيص صادريين
متأثرين التالي بطلانه خلاف المقروض لانه المطر ويجوز ان يكون مراده انه ان كانت الارادة صفة شأنها هذا
يلزم منه وجودها لنا كون الترتيب والتخصيص صادريين متأثرين المتأثر حقاً فالمتأثر كذا لكونه هو اخطاى لانه الامر
الاخر الفارق بينهما وعلى كل تقدير ففي قوله وهو اللط مسامحة وهذا التقدير ثبت ان الفعل العبد بالمعنى المصدري
منه فلا في فعله بالمعنى الحاصل بالمصدر **يلزم 2** اى على القول بامتناع الوجود بلا وجوب **ايضاً** وفيه فصل
تخصيص بعد التعميم وفي كون شأن الارادة هذا منافته اذ لا يرضى به الاثرى ولا المعتزلة **واما بان يكون اه دليل**
للملازمة فيه بحث لجواز ان يكونا متعلقين له تعالى كما قاله الاثرى **ونعلم ان الاولى** بفعلنا فيه بحث لما مر انفا **واما**
واما نفيها مرتبطة بقوله فيجب ان لا يقع فرق وانما الى دليل آخر للملازمة المذكورة حاشا انهما ان لم يكونا
صادريين من ان لا يكون الارادة الامرى شوقى فلا يقع فرق في الاختياريات بين ما نقدر على تركه وبين
ما لا نقدر على تركه لكن نفيها ضرورة وكما ان يكون دليل آخر لا يصلح لمدعى لكنه بلا حطة ما سبق جميعا كوى

ولعل هذا اول من الاول من الترتيب والتخصيص المذكورين

قوله التفرقة محذورة والمراد ان تفرق في فعل الاختياريات بقضية قوله لا يس ما نقدر على تركه وقوله وكذا انفرق في
الترك ولا يخفى عليك ان هذا عدم الفرق بين الاختيارية والاضطرارية المشتقا اليهما او بينهما مطلقا لان
الاضطرارية في قوله وكذا انفرق في تركه الافعال الاختيارية هذا على قياس قوله وايضا تفرق في
ان علم ان هذا مبني على كون التوروس قبيل الافعال والا فلا مدخل له في انبثاقه العبد في فعله وايضا قد نفعل
بداعية وقد نفعل بلا داعية دليل اخر لاصلا المدعى حاصلا انه لو لم يكن للعبد اختيار في فعله يجب ان لا يفعل بلا
داعية اذ لا يخرج اصلا لكونه قد نفعل بلا داعية او للملازمة المذكورة حاصلا انما ان لم يكونا صادرا من
مناجب ان لا نفعل بلا داعية لكن قد نفعل بلا داعية فقوله قد نفعل بداعية استطراد في ويجوز ان يكون
مراده انما قد نفعل بداعية مضافا وهو الاختيار فعلم ان العلم الواحد في هذا نتيجة لجميع ما سبق والاولى
الاقتضار على قوله فعلنا نفعل من غير اضطرار وترك قوله ان العلم الواحد في قاض ثم مع ذلك ما سبق
لانبات كون العبد مختارا في فعله وهذا لا يثبت كونه غير خالق للفعل بل ان الخالق له هو الله تعالى
وهذه ادلة ثلثة الاول انه لو كان خالقا لفعله بقدرته وارادته لم يصد عنه افعال خوارق العادات
كالحركة القوية من القوة الضعيفة كقطع مسافة بعيدة في طرفة عمره لان الضعيف لا يكون مؤثرا في
القوى النائية لو كان خالقا لفعله لم يخالف قدرته وارادته مع حصول جميع الشرائط لكنه قد يخالفها
لما هو اثر من اجزاء الاضطرارية الكفارة قصد مع باغواع الاذي فلم يقدروا على ذلك مع حصول جميع الشرائط
كسلالة الالات وتوفر الدواعي والارادات وجود قدرتهم في ذلك الزمان عليها لكونهم قادرين عليها فيه
على انفسهم من ذلك لما قلنا انهم لما ذكر ان لا يكون العبد خالقا لفعله بقدرته وارادته والمدعى هو عدم كونه
خالقا مطلقا ولا يلزم منه ذلك لجواز ان يكون خالقا له طبعيا قلنا لو كان كذلك لم يصد عنه خوارق العادات
لان طبعه لا يقتضيه ذلك اذ لو اقتضاه صدر عنه خوارق العادات دائما لان مقتضيات شئ واحد لا تختلف
ولا تختلف وفيه نظر لجواز ان يكون مقتضياتها متماثلةا وتختلف اقتضاؤه بحسب اختلاف الشرائط اثبات انه
لو كان خالقا لفعله كذلك وجب ان يشعر بسببه الاختيارية الحاصلة فيه مثل ذلك تمدد الاوصاف
وارخاها واتى بحسب مقتضىها في تحصيل الحركة المخصوصة ومثل كيفية خروج الحروف عن مخارجها
ولا شعور له بشئ من ذلك ولا وهما تحت اما اولاهما لا يجوز ان يكونا قدرة العبد صير صدور الخوارق بحيث تنفي
تلك الخوارق على انه يجوز ان يكون قطع مسافة بعيدة في زمان يسير بطيئة المسافة لا بسرعة الحركة وانما
ذلك مناقضة في انشائها وانما ثانيا فلا تامة حصول جميع شرائط الاذي لجواز ان يسلب دواعيهم و ارادتهم
وقدرتهم

وقدرتهم كما قيل في اعجاز القرآن بالقرينة وكما قيل ان فرعون عليه اللعنة لم يجعل يعقوبة موسى عليه السلام مخافة الخبيصة
بل ادعى ربه وربا وطول عمره حياة لانه كان يعلم نبوة موسى عليه السلام وانما يكره عنادا واستكبارا وما كونه قاه ربه
على ان يترك ذلك لو لم يترك فلا يستلزم قدرتهم عليها وانما ثانيا
المدعى والقرينة لا بد من الشعور في الخلق دون الكسب حكمه
انما يدان سماعا من المنع على انه لا يكون خالقا مستقلا لا على ان لا يكون خالقا مطلقا والمدعى لجواز ان يكون ذلك فعل
بجميع الضرر كما هو من هذا الاستدلال متى قصدنا الحركة فيه بحث اذ ربما قصدنا فلا تحصل الحركة كما في المرض لانه
لا بد من تعلق القوة ايضا والصواب كما هو لازم من سبق ان يقال انما متى قصدنا الحركة قصدا جازما واقصاها
وايضا الاول ترك قيد الاختيارية كما لا يخفى مع غير اضطرار الى القصد فيه وعلى الاشعرى حيث يقول لا يجد مختارا
في فعله ومضطر في اختياره لانه يخلق الله شئ بمحض نعم القصد وكذا القدرة بمعنى التعلق الله تعالى بمعنى
انه خلق قدرة و ارادة بمعنى الجهد البصر فما الى كل منهما على سبيل البدل ثم صرفنا الى واحد
بالمعنى المصدرى وهو القصد والاختيار بمعنى التعلق هذا قلنا توقفنا على منجز اه الظاهر جوابه
انثى الاول لا ومنع لقوله فيكون اضطرارا برهان اخر لاثبات الحق المذكور وهو انه ثبت في الحقيقة
انثى ثانيا لا يوجد شئ ما لم يجب وجوده بالغير وفعل العبد شئ فلا يوجد ما لم يجب وجوده بالغير فاما ان لا يكون
في وجوبه مدخل للعبد وهو بطلان لانه قد ثبت ان للعبد صنعا ما في فعله او يكون في اما ان يكون بلا واسطة
امر او يكون بواسطة كلام اخر يكون بواسطة لا موجود ولا معدوم في او ثلثة الاول بالطله لانه يلزم ان
لا يكون للعبد صنع لما ذكر من الالزك وقد ثبت صنعه بالوجود فتقيد الرابع وهو ان يكون صنعه فيه بواسطة
امر لا موجود ولا معدوم فكلمة في قوله في قوله فلا يكون الا في امر لا موجود ولا معدوم بمعنى اللام وقررت
انفتار الى هذا البرهان بان للعبد صنعا ما بالوجودان وصنعه لا يجوز ان يكون في امر موجود لان صنعه
فيه اما ان لا يكون بواسطة امر اصلا او بواسطة وجود امر او بواسطة عدم امر والكل بط لا ذكر من الالزك
فتبين ان يكون صنعه في امر لا موجود ولا معدوم وفيه نظر اما اولاهما لا يجوز ان يكون بواسطة امر لا موجودا
ولا معدوما وانما ثانيا فلا تامة لا يلزم من بطلان كون صنعه في الموجود كونه في ذلك الاصل لجواز كونه في المطلق
واما ثالثا فلا تامة لا يلزم منه ان يكون له صنع في صنعه مثل اتيان لا يتبع وترجيح الترجيح ولم يرض به المحض
كما عرفت واما رابعا فلا تامة لا يلزم منه ان يكون لفعل العبد مدخل في فعله واطدى هو هذا وانما خاصا

على هذا يرجع خبره
لما فعله كور صنعا
ويجوز ان يرجع الى نفس
وهو لا يتحقق في نفس
فعل العبد باتفاق
المفهوم
منه

فلا بد ان لا يوافق تقرير المدعى سابقا بقوله اي حاصل مجموع خلق الله وفعل العبد وقوله لا مقام ذلك الموصود
فلا يصنع له فيه ان اراد ان لا يصنع له اصلا فلهذا ظاهرا لئلا يخلط بل هو خلاف الفرض وان اراد ان لا يصنع
له بارادة واختياره فهو كاول الحيلة وكذا الحال في نظائره وقوله كما لا يصنع له في وجوده في ذاته لا يوافق
بل يوافق الاول اذ لا يصنع للعبد فيه ان يجوز ان يكون له صنع فيه باعتبار استمراره فزواله
هو الوجود قد عرفت ما فيه فتذكر وقد مر امتناعه اتفاقا في الشق الثاني ثم ذلك ان الشيء الموجود ما سبق
لا يثبت صنع العبد وهذا لا يثبت خلق الرب ولا يخفى عليك انه لا دلالة له على ان خلق الرب له من تلك الامور فلا
على ان يخلق الرب ويكون تلك الامور بخلق الله تعالى لا يرفع على ان اللازم منه ان لا يكون خالق له مستقلا
لا قاله اصلا لا يجب على تقديره كذا الامور ان لا يكون مستقلا في وجوده وقيل عليه نظائره
فلا جبر الا في هذا الاختصاص بهذا البرهان بل مشترك بين البراهين وقد قال متناجنا تأييدا لما قبله وتفسير
اخر له اوفى بغير الكسب والخلق مما وقع في الجملة وما وقع في الجملة لا في محل القدرة حال من التفسير الجوزي
لا مفعول للتعجب وكذا الحال في محل القدرة كما سبق من قوله ما وقع لا في محل قدرته اه الا ان يقال ان هذا لازم
لذا لا كما يشعر به انحاء اشعارنا كسب لا يوجب وجود القدرة في هذه التفسير بحث بل بغير اجزائية
تأمل في دفعه ثم اختلاف الاضافات جواب لا استدلال مقدر بان يقال لو كان الله تعالى خالقا لافعال العباد
لا تصف باليقين لان بعضها قبيح وخلق القبيح قبيح وحاصل الجواب اننا لانسلم الملازمة انما يلزم ذلك ان
مبنى اختلاف الاضافات هو الخلق لا الكسب وهو م اذ خلق القبيح ليس بقبيح لانه لا ينافي المصلحة والعاقبة
الحسنة وكسب القبيح قبيح لان الكسب من حيث هو لا يوجب الاتصاف بالقبيح كما عرفت وما يوجب الاتصاف
به قبيح لان الاتصاف به بارادة وقصد قبيح لان القصد اليه قبيح لانه موصل الى القبيح لانه يعلم ان كل ما قصد خلقه
وقوله لا يصح القصد من شئ قوله لانه موصل الى قبيح وقيل لانه الموصل الى القبيح بالغير ليس بقبيح وفيه شبهة
الى انه يلزم الاخرى ان لا يكون الاتصاف بالقبيح قبيحا لانه مجبور في القصد عنه فعلم ان الفاء في
قوله فالقصد اليه للتعليل لا للتفريع وجعلها للتفريع يجعله الى شئ اضطر ايا وقد عرفت ما في قوله كلما قصد خلقه
الله تعالى هذا مع اول المقدمات الى هنا ما اطلعت عليه من حال سئلة الجبر والقدرا ولاجلها ثم بعد ذلك ردة
اولاد الجبر المناقضة والمعارضة وشرع ثانيا هنا الى تقدير نفي الحسن والقبح العقليين بالمناقضة والمعارضة
ايضا لكن ما تضمنه معارضة دليل الجبر معارضة القدر ايضا في المسئلة ايها ما كان نتيجة دليل الجبر منها اليه

فلا ينافي ما سبق في الشق الثاني
ان الله تعالى هو الخالق
تجب على تقديره كذا الامور
وما سبق من قوله
متناجنا تأييدا لما قبله

مقدمة اخرى وهو قوله والاتفاق والاضطرار في لا يوصفان بالحسن والقبح وذكر في ذلك آخر ردة الى هنا فقوله
فقطوله ان الاتفاق والاضطرار في اشارة الى المناقضة وقوله وعند بعض اصحابنا اشارة الى المعارضة و
ذكر فيها دليلين حاصل من مقتضى الحسن والقبح باليقين المعنى المتنازع فيه كسب من جزئيين كما عرفت فان اراد
انها لا يوصفان بهما باعتبار الجزء الاول منهما فهو غير مسلم لجواز كونه لذهات الفعل او لصفة سواء
كان اختياريا او اضطراريا واتفاقيا لا يري ان هذا الجزء الحسن يوجد في صفاته مع الغير للاختيارية مثلا
ويوجد الجزء الحسن والقبح في الكمال والانتفاء الا اضطرار بين عقلا فتسلم الاخرى بهما دون تسليم
هنا وكذا تتناقض ان اراد انهما لا يوصفان بهما باعتبار الجزء الثاني منهما فان اراد ان لا يجب
على الله تعالى فهو مسلم لكن لا يصح معارضة للمعارضة لانا لا نريد بالحسن والقبح العقليين وجوبه عليه تعالى
وان اراد ان لا يستحق عقلا فلا فهو غير مسلم لان العقل السليم وان لم يستقل في معرفة وصفه لكن يستقل
في معرفة اصله لانه يعلم انه عالم بجميع الاشياء فاعلم بالاختيار وقادر على كل شئ وانه غريق نعمه في كل
وقت وان ومن الكفر لك فلو ما من عندنا من سخرية عقلة واجواجه عصمتنا الله تعالى
من الجاه والاعوجاج ورفقنا في كل حين السرور والابتهاج وحاصل الدليل الاول للمعارضة ان وجوب
تصدق النبر عليه لانه في بعض اخباره ان لم يتوقف على الشرع يكون واجبا عقليا وان كان واجبا
عقليا يكون حسنا عقليا لكن المقدم صفا لثاني منكم كذا بيان حقيقة المقدم انه اما ان لا يجب تصديق
البن علي لانه في شئ من اخباره او يجب في بعض اخباره في اما ان يجب شرعا او يجب عقلا والاول
باللان فتبين الثالث وهو اعطى الاول فليطال فائدة النبوة واما الثاني فللزوم توقف الشرع
على نفي الاول والرد والاسس على كسبه المعص والدليل الثاني ظاهر لا يحتاج الى بيان فليان
ما ذكره الكسب خارجا عن قانون التوجيه ولا منافاة بين كلامه وانه كصور الملك وصحة العقلا

بل فتح مفتح الابواب وكشف رتب الابواب
والحمد لله اولاد آخيه واصلوع على نبوته
باطنا وظاهرا وعلى الله طيبا وطاهرا
واحمدا به نحو ما زواه
كتبه الكتاب بعون الله
الملك الوهاب

